

أثر تقلبات سعر الصرف على العملة المحلية في العراق للمدة 2000 – 2019 impact of exchange rate fluctuations on the local currency in Iraq for the period 2000 - 2019

أ.م. جنان سليم هلال

جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية

Jenan.helal@qu.edu.iq

المخلص

يعتبر سعر الصرف من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التغيرات المباشرة للتوازن الخارجي لاقتصاد أي بلد. إلا أن الاقتصاد العراقي تلازمه مشكلة التضخم المسببة في عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي، إلى جانب العديد من المشاكل المتمثلة بسوء الإدارة وفشل السلطات الحاكمة في معالجة الأوضاع السائدة وزيادة نسبة الدينونية الخارجية وما رافقه من تدهور الجانب الصحي في ظل أزمة جائحة (كورونا) سببت عجز البنك المركزي العراقي في امكانية تنظيم النقد الاجنبي . لذا يحاول البحث بيان الاثر الحاصل من تقلبات سعر الصرف على العملة المحلية العراقية من خلال قياس ذلك الاثر على معدل التضخم وعرض النقد للفترة من (2000- 2019) باستخدام سببية كرانجر لغرض الوصول لنتائج تخدم فرضية البحث وكذلك المهتمين برسم السياسة النقدية في اتخاذ القرارات المنطقية كمحاولة لتعديل وضع الاقتصاد العراقي . وفي النهاية يبقى سعر الصرف مسألة تخص السياسة النقدية يحددها البنك المركزي ولا بد ان يكون هناك استقلالية للبنك المركزي في تحديده وبالمقابل على الحكومة ان تلتزم رسمياً وقانونياً تجاه صندوق النقد في تطبيقه .

الكلمات المفتاحية :- سعر الصرف ، العملة المحلية ، معدل التضخم ، عرض النقد

Summary

The exchange rate is one of the most economic variables that affect the direct changes in the external balance of the economy of any country, especially the Iraqi economy. It has received great interest from specialists in the field of economics and politics, as it is one of the most indicators that suffer from multiple fluctuations, especially for countries dependent on oil exports. the Iraqi economy is accompanied by the problem of inflation that causes the instability of the Iraqi dinar exchange rate, in addition to many problems represented by mismanagement and the failure of the ruling authorities to address the prevailing conditions and the increase in the external debt ratio and the accompanying deterioration of the health aspect in light of the pandemic crisis (Corona) that caused a deficit The Central Bank of Iraq in the possibility of regulating foreign exchange. Therefore, the research attempts to show the effect of exchange rate fluctuations on the Iraqi local currency by measuring that effect on the inflation rate and money supply for the period from (2000 -2019) the government must be formally and legally committed to the IMF in its implementation.

المقدمة :-

يعتبر سعر الصرف من أكثر المتغيرات التي تساهم في معالجة التشوهات والاختلالات الهيكلية وبالتالي توظيف الموارد وزيادة فعالية الانتاج المحلي ، ناهيك عن تأثيره المباشر على كافة المؤسسات المالية والاقتصادية وعلى القطاعين العام والخاص . بمعنى انه كلما كانت هناك امكانية من استقرار سعر الصرف سينعكس بنتائج ايجابية على الاقتصاد . إلا أن الاقتصاد العراقي تلازمه مشكلة التضخم المسببة في عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، إلى جانب العديد من المشاكل المتمثلة بسوء الإدارة وفشل السلطات الحاكمة في معالجة الأوضاع السائدة وزيادة نسبة الدينونية الخارجية وما رافقه من تدهور الجانب الصحي في ظل أزمة جائحة (كورونا) سببت عجز البنك المركزي العراقي في امكانية تنظيم النقد الاجنبي . لذا يحاول البحث بيان الاثر الحاصل من تقلبات سعر الصرف على العملة المحلية العراقية من خلال قياس ذلك الاثر على معدل التضخم وعرض النقد للفترة من (2000- 2019) باستخدام احدث البرامج الاحصائية والقياسية المتاحة لغرض الوصول لنتائج تخدم فرضية البحث وكذلك المهتمين برسم السياسة النقدية في اتخاذ القرارات المنطقية كمحاولة لتعديل وضع الاقتصاد العراقي.

اولاً :- اهمية البحث :- تكمن اهمية البحث في اختياره لمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي لأي بلد ، وليس فقط العراق ، للامدين القصير والطويل على حد سواء . فضلاً عن كونها من أكثر المتغيرات التي تعالج وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي ، اذا اعتبر سعر الصرف من المتغيرات المحورية التي يركز عليها مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية (واهمها وفي مقدمتها التضخم) من خلال كمية المعروض من النقد .

ثانياً :- مشكلة البحث :- مشكلة البحث تكمن في التساؤلات التالية

1. كيف يمكن تقليل التقلبات المتوقعة وغير المتوقعة لسعر الصرف من اثرها المباشر على العملة المحلية العراقية .
2. ما لذي يساهم في احداث تلك التقلبات وتجعل سعر الصرف غير مستقر ، خصوصاً وان النظرية الاقتصادية تفسر تأثره بالمتغيرات الخارجية لا المتغيرات الداخلية .

ثالثاً :- فرضية البحث :- يفترض البحث انه يمكن السيطرة على تقلبات سعر الصرف متى ما كانت هناك امكانية من السيطرة على حركة رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ كلما كان المكون الاجنبي من المعروض النقدي المحلي كبير كلما امكن التأثير على قيمة اسعار الصرف ، بمعنى

آخر انه كلما كانت هناك امكانية من السيطرة على هذه المتغيرات المتوقع حدوثها بالمستقبل سيساعد في احداث التوازن والاستقرار بالشكل الذي يعطي نتائج منطقية ذات تأثير بسيط .

المدخل الاول : الجانب النظري والتحليلي

اولا :- الاطار المفاهيمي التعريفي لسعر الصرف وعرض النقد والتضخم

1. ماهية سعر الصرف :- يعرف بأنه سعر احدى العملات لبلد ما تجاه عملة اي بلد اخر . وهو بذلك يعد حلقة وصل بين العملة المحلية والعملية الاجنبية ، وبهذه الدلالة فهو يمتلك امكانية التأثير على الاسعار والتكاليف بين مختلف الدول ، لذا يعد سعر الصرف من اكثر المتغيرات التي تعتمد عليها العلاقات الخارجية الدولية والتبادلات التجارية للدول (212 , 2010 , pilbeam) . ان يمكن تبادل العملة القابلة للتحويل الدولي ويجري تحديد هذا التبادل سواء عن طريق اشخاص او مؤسسات الدولة من خلال تبادل السلع والخدمات والاصول المالية بالعملات الاخرى من تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد ذلك السعر دون ان يشترط وجود مكان للتبادل اذا يمكن ان تجري عملية التحويل عن طريق شبكات الاتصال وهناك مراكز مالية متخصصة يفترض ان تكون خاضعة للرقابة المباشرة من قبل السلطات المركزية . والجدير بالذكر انه يوجد هناك ثلاثة انواع لسعر الصرف هي (معروف ، 2005 ، 200) .

أ. سعر الصرف الاسمي : هو السعر الذي يمثل مقياس قيمة العملة لبلد ما والذي يمكن مبادله بقيمة عملة البلد الاخر .

ب. سعر الصرف الحقيقي :- ويمثل سعر الصرف الاسمي المعدل للأسعار النسبية بين البلدين .

ت. سعر الصرف الفعلي :- هو المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الاجنبية الاخرى من العملاء التجار للبلدان التجارية . (معروف ، ، 232) .

بالإضافة الى ذلك فإن هناك ما يسمى بسعر الصرف التوازني (بخيت ، 2005 ، 222) . وهو السعر الذي تتساوى فيه كميات المعروض والمطلوب من الصرف الاجنبي تجاه العملات المحلية القابلة للتحويل ويمكن ان يحدث التوازن في السعر عند تساوي الكميات المعروضة والمطلوبة فإن تقاطعها ينتج عنه ما يعرف بسعر الصرف المتوازن . وكما هو معروف فإن العراق يعتمد الاسلوب المعموم في تحديده لسعر الصرف الخاص به ، اذا يوجد اكثر من نظام لتحديد سعر الصرف فهناك الثابت وهناك المرن بالإضافة الى المعموم والاخير ينقسم الى التعويم المدور والحر . انظر في ذلك (المعموري و الزبيدي ، 2010 ، 314) و(منال ، 2001 ، 33) .

2. العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بسعر الصرف اهمها

أ. عرض النقد : ان زيادة عرض النقد تسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار مسببا انخفاض القدرة التنافسية للبلد المعني وبالنتيجة ستزداد الاستيرادات وبالمقابل سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وينخفض الطلب على العملة المحلية وبالتالي ستتنخفض قيمتها بينما ترتفع اسعار صرف العملة الاجنبية (المعموري ، الزبيدي ، ، 134) .: بمعنى اخر ان زيادة عرض النقد تؤثر عكسيا على اسعار الصرف للعملات المحلية والعكس صحيح ايضا .

ب. معدلات التضخم :- ان من ضمن النقاط الاساسية التي تعكس اهمية سعر الصرف هي مساهمته بمجملة الاسعار بما فيها اسعار الفائدة ومعدلات التضخم ، اذ ان سعر الصرف يمثل انعكاس للتوازن او الاختلال الحاصل في الاقتصاد وبالتالي فإن الاصلاحات الهيكلية تخلق توازن في اسعار الصرف الاجنبية بل انه يمتد لخلق توازن في الميزان التجاري الامر الذي يساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وزيادة الارباح وبالنتيجة تحقيق معدلات نمو عالية .

لقد كان لمعدلات التضخم العالي في العراق اثرا سلبيا في تدني قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وذلك بسبب اعتماد سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز (نمارق ، 2017 ، 70) . الامر الذي جعل سعر صرف الدينار العراقي معرض للتغيرات الحاصلة للعملات الاخرى ،

ت:- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات (بخيت ، ، 22) .

ث- الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف المحلية.(بخيت ، ، 341) . وهناك عوامل أخرى تساهم في التأثير على سعر الصرف كالاضطرابات والحروب ، الإشاعات والأخبار بالإضافة الى خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة . والجدول التالي يوضح تطور السعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للفترة من 2000 ولغاية 2019 .

جدول (1)

اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للفترة 2000-2019 الارقام بمليون دينار

السنوات	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	معدل النمو السنوي
2000	1931	1913.61	-2.70
2001	1929	1908.66	-0.21
2002	1956	1959.97	2.66

2003	1895	1822.65	-7.13
2004	1455	1416.06	-22.21
2005	1470	1416.69	-0.02
2006	1468	1437.16	1.45
2007	1255	1252.33	-12.81
2008	1181	1184.77	-5.54
2009	1171	1167.53	-1.29
2010	1170	1164.40	-0.27
2011	1170	1163.90	-0.05
2012	1169	1164.17	0.03
2013	1166	1163.76	-0.02
2014	1215	1315	12.90
2015	1246	1366	12.88
2016	1288	1378	12.89
2017	1200	1389	122
2018	1225	1400	121
2019	1280	1499	128

المصدر :- منشورات دورية ، الصفحة الرسمية للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، سنوات متفرقة .

من جدول (1) نلاحظ انعدام استقرار اسعار الصرف في مستوى معين على الرغم من محاولة البنك المركزي العراقي اعتماده قانون يتيح له حيازة الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق ، فضلا عن اعتبار اسعار الصرف احد الادوات الهامة في تحقيق الاستقرار السعري لمعالجة المشاكل التضخمية . تماشيا مع البرامج الهادفة لثبات اسعار الصرف وكذلك التحرير الكلي لرؤوس الاموال فضلا عن ضرورة استقلالية السياسات النقدية الموجهة نحو تحقيق اهداف محلية (حاتم ، 2012 ، 23) . كما يلاحظ انه في السنوات الاخيرة اصبح هناك تزايدا ملحوظا وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في تغطية الطلب من قبل الحكومة وكذلك اعادة عملية التصنيف بالعملة من قبل المصارف فضلا عن ازالة كافة المعوقات التي من شأنها ان تقف عائقا امام تبادل العملات مما خلق تافلا شجع على زيادة نسبة الاستثمارات المتوقع دخولها عن طريق مؤتمر الكويت ، الا انه وبسبب الظروف الصحية وانتشار الوباء في الفترة الاخيرة واعتماد خطة حظر التجوال التي تسببت في إيقاف مزادات العملة فضلا عن عزوف الناس عن استبدال دخولهم بالعملة الاجنبية (الدولار) تحديدا بالاضافة الى الحاجة المستمرة للاستيراد من قبل التجار كل هذه العوامل ساعدت في ارتفاع اسعار الصرف .

3. مفهوم عرض النقد : يعتبر عرض النقد من اهم ادوات السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الساعي لمزيد من النمو والرفاهية ، الا ان الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي تجعل من الصعب ان تحظى هذه السياسة على الاستقلالية والحرية في معالجة اصعب المشاكل فعلا سبيل المثال ارتباط الكتلة النقدية بعجز الموازنة واصبح الاقتراض هو الحل الوحيد لمعالجة العجز في الموازنة جعل السياسة النقدية تابعة لقرارات الموازنة العامة مما خلق اثارا سلبية انعكست على ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات اسعار الصرف (صالح ، 2009 ، 12) . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان عرض النقد في العراق مرتبط بأسعار النفط الخام في الاسواق العالمية مما يجعل دالة الطلب الحكومي على النقود تتأثر بالموارد النفطية وهذا يجعل عرض النقد متغير تابع خاضع لهيمنة السلطة . والجدول (2) يوضح تطورات عرض النقد في العراق للفترة من 2000 – 2019 .

جدول (2)

المعروض النقدي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة 2000-2019 (مليون دينار)

السنوات	M ₂	معدل النمو السنوي %
2000	2445550	19.44
2001	2849597	16.53
2002	3871069	35.85
2003	6953420	79.62
2004	12245000	76.22
2005	14684000	19.83
2006	21080000	43.54
2007	26956000	27.87

29.55	34920000	2008
30.12	45438000	2009
32.89	60386000	2010
19.52	72178000	2011
4.56	75466000	2012
16.18	87679000	2013
3.47	90728000	2014
-8.96	82595493	2015
-5.21	81700120	2016
4.98	92099100	2017
5.27	95410000	2018
5.99	98120000	2019

المصدر :- دائرة الاحصاء والابحاث ، وزارة المالية ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متفرقة

4. معدل التضخم :- وهو ظاهرة اقتصادية تنتج عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد ، ارتفاع التكاليف الانتاجية ، وزيادة عرض النقد . ويتسبب في انخفاض القيمة الحقيقية للعملة بشكل مباشر فضلا عن سوء توزيع الثروات بين افراد المجتمع . وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ، احادي الجانب للاعتماده على الايرادات النفطية بنسبة (95%) من ميزانيته العامة . هذا الامر جعل الاقتصاد سريع التأثر بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط العالمية ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فقد انتقلت تلك الآثار على قرارات الافراد وفقدوا الثقة بالعملة المحلية وظهور ما يعرف بظاهرة الدولار (Dollarization) انظر في ذلك (نمارق ، ، 63) (الخرجي ، 13، 2007) . وقد كان لبعض السياسات التي انتهجها القائمين بالسلطة دورا واضحا في استمرار الزيادات في المعدلات التضخمية في العراق منها زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة رواتب الموظفين في الدولة ، الارتفاع المفرط في عرض النقد فضلا عن تزايد النفقات العسكرية . والى جانب كل ذلك ساهمت بعض الظروف والعوامل الخارجية كانتشار الوباء الذي عطل المؤسسات العامة في الاقتصاد بشكل كبير مما نتج عنه تراجع واضح في معدلات النمو الاقتصادي . والجدول (3) يعرض تطور معدلات التضخم في العراق للفترة من 2000-2019 .

جدول (3)

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2000-2019)

الارقام مليون دينار

السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=2008	معدل التضخم
2000	98486.4	-
2001	114612.5	16.34
2002	136752.4	19.32
2003	131301.7	4.9
2004	230184.1	75.30
2005	315259	36.95
2006	483074.4	53.23
2007	632029.8	30.84
2008	648891.2	2.66
2009	630713.1	-2.81
2010	646207.2	2.45
2011	682367	5.59
2012	723890.2	6.08
2013	737120.6	1.82
2014	753650.3	2.24
2015	77126.01	2.99
2016	819810.2	9.17
2017	831234.2	11.2
2018	8512301	11.8
2019	880120.7	12.5

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، الهيئة العامة للأبحاث والمنشورات التقارير السنوية ، لسنوات متفرقة .

المدخل الثاني :- الجانب القياسي

في هذا الجانب سيتم التعبير عن العلاقة بين متغيرات البحث (وهي سعر الصرف ، عرض النقد ، التضخم) على شكل معادلات بالاعتماد على النماذج القياسية الحديثة كبرنامج (E-views) وهو واحد من أحدث البرامج الاقتصادية المستخدمة في مساعدة الباحثين للوصول الى نتائج منطقية يمكن بواسطتها اتخاذ القرارات التي تخدم العملية السياسية في العراق . وفي مرحلة التقدير سيجري استخدام سعر الصرف مرة كمتغير تابع وكمتغير مستقل مرة ثانية والصيغ التالية توضح الآلية التي سيفقد من خلالها النموذج .

$$\Delta EX_t = b_0 + b_1 M_2 + b_2 \pi + EX_{t-1} + u_t \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$M_{2t} = b_0 + b_1 \Delta EX + b_2 \pi + M_{2t-1} + u_t \quad \dots \dots \dots (2)$$

$$\pi_t = b_0 + b_1 EX_t + b_2 M_2 + \pi_{t-1} + u_t \quad \dots \dots \dots (3)$$

حيث ان :- ΔEX_t :- يمثل معدل سعر الصرف في السنة الحالية

EX_{t-1} :- يمثل معدل سعر الصرف في السنة السابقة

M_{2t} :- يمثل عرض النقد في السنة الحالية

M_{2t-1} :- يمثل عرض النقد في السنة السابقة

π_t :- معدل التضخم في السنة الحالية

π_{t-1} :- معدل التضخم في السنة السابقة

u_t :- حد الخطأ العشوائي

تشير المعادلة الاولى الى ان معدل سعر الصرف في السنة الحالية دالة بعرض النقد ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف في السنة السابقة ، اما المعادلة الثانية فتشير الى ان معدل عرض النقد في السنة الحالية دالة بمعدل سعر الصرف ، معدل التضخم ، ومعدل عرض النقد في السنة السابقة ، وكذلك المعادلة الثالثة فتشير الى ان معدل التضخم دالة بمعدل سعر الصرف في السنة الحالية ومعدل التضخم في السنة الحالية ومعدل التضخم بالسنة السابقة .

ومن اجل تحقيق افضل نتائج منطقية لا بد من اجراء بعض الاختبارات على متغيرات البحث ، وهذه الاختبارات هي :-

اولا:- اختبار الاستقرارية بقصد به اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من حيث درجة تكاملها للوصول الى نتائج مؤكدة ومنطقية كونه من الاساليب الاحصائية التشخيصية ، وكذلك لاستبعاد امكانية الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف والذي يتزامن مع عدم استقرارية السلسلة الزمنية لأي متغير (المعموري وآخرون ، 2011، 234) ، يعتمد هذا الأسلوب على اختبارات عديدة :-

1:- اختبار ديكي - فولر الموسع :- تم تطوير هذا الاختبار من قبل ديفيد ديكي ووليام فولر ، وهو من افضل الاختبارات التي تعطي نتائج دقيقة (عواد ، 2013، 23) ، والذي يعتمد الصيغة التالية :-

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots \dots \dots (1)$$

اي بدون قواطع واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots \dots \dots (2)$$

ومع وجود القواطع

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots \dots \dots (3)$$

حيث ان :-

X :- السلسلة الزمنية المراد اختبارها

Δ :- يمثل الفروق الاولى للسلسلة

e_t :- يمثل حد الخطأ العشوائي

بعدها سيجري اختبار الفرضية الاولى (فرضية العدم) $(H_0: a = 0)$ ، والفرضية الثانية ، الفرضية البديلة $(H_1: a > 0)$.

جدول (4)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث

Variables	المستوى ADF			
	الحد الثابت (A)		الحد الثابت (B)	
X (سعر الصرف)	-1.658	-3.514* -2.794** -2.679***	-1.588	-4.088* -3.557** -3.201***
M_2 (عرض النقد)	-1.721		-2.853	
π (معدل التضخم)	-1.02684		-1.0082	

$I^{st}.Differences$			$I^{st}.Differences$	
X	-3.862		-4.653	
M_2	-6.211		-6.355	
π	-4.004		-2.201	

المصدر :- نتائج البرنامج الاحصائي

(* عند مستوى معنوية 1% ، ** عند مستوى معنوية 5% ، *** عند مستوى معنوية 10%)

(A) :- تعني احتواء الانحدار على حد ثابت واتجاه عام

(B) :- تعني الانحدار يحتوي على حد ثابت .

من الجدول (4) يتضح ان القيم المحسوبة كانت اقل من القيم الجدولية مما يفسر عدم معنوية البيانات عند المستويات (1% ، 5% ، 10%) وهذا يشير الى عدم استقرار المتغيرات المدروسة ، وعليه جرى اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق الاولى للسلاسل الزمنية الاصلية ، ومع وجود (A) حد الثابت واتجاه العام او (B) حد ثابت لذا فان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى .

2- اختبار التكامل المشترك

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية والتي يشترط ان تكون فيها المتغيرات مستقرة (الوائلي ، 142، 2012) ، كما انه يعد من اهم المفاهيم التي يعتمد عليها في اختبارات كرانجر والتي تعود جذورها الى (Engle, Granger) وتم تطبيقها لأول مرة عام 1987 . ومن الاختبارات الاخرى في هذا المجال هو اختبار جوهانسن المعتمد في تحديد علاقة التكامل بين المتغيرات وكذلك عدد متجهات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة التي تزيد عن اثنين (Johansen, 1991, 151) . كما انه من الاختبارات التي يجري الاعتماد عليها في اختبار رتبة المصفوفة (II) بحسب الشرط التالي (ان لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة) $0 < r \leq n$ ويعتمد على الصيغة التالية

$$\lambda \text{ trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \lambda^i r + 1)$$

حيث ان (T) تمثل حجم العينة

والجدير بالذكر ان اختبار جوهانسن يعتمد على اختبار القيمة العظمى ($\lambda \max$) وفيه يجري اختبار فرضية العدم والتي فيها يجب ان يكون عدد متجهات التكامل المشترك تساوي ($r = n$) ، مقابل الفرضية البديلة والتي يكون فيها عدد متجهات التكامل تساوي ($n = r + 1$) ، ويعتمد على الصيغة التالية

$$\lambda \max(r, r + 1) = -T \ln(-\lambda^i r + 1)$$

جدول (5)

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل نمو عرض النقد

Critical Value	Statistic Value	الفرضية البديلة	فرضية العدم
Trace test			
14.85471	17.95332	$r > 1$	$r = 0$
3.62166	2.75501	$r > 2$	$r \leq 1$
15.49471	18.73356	$r > 1$	$r = 0$
2.774141	2.849033	$r > 2$	$r \leq 1$
Maximum Test			
14.26401	15.885333	$r = 1$	$r = 0$
3.841733	1.99503	$r = 2$	$r = 1$
12.66223	13.55670	$r = 1$	$r = 0$
3.842311	3.333121	$r = 2$	$r = 1$

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

من الجدول اعلاه تشير النتائج الى وجود متجه للتكامل المشترك حسب اختبار الاثر وبالتالي نقبل بالفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة) . اما اختبار القيمة العظمى فقد اكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل التضخم ومعدل النمو النقدي وسعر الصرف مما يدل على عدم امكانية وجود انحدار زائف بين المتغيرات . وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يصبح بالإمكان اجراء اختبار سببية كرانجر ..

3- اختبار كرانجر

وهو اسلوب قياسي اقترح من قبل كرانجر سنة 1969 وطوره الاقتصادي الرياضي سيميز سنة 1972 (البابلي ، 2010، ص23) . يستخدم في تحديد اثر التغيرات السابقة للمتغير تساعد في تفسير التغيرات الحالية للمتغير نفسه من جهة وللمتغيرات الاخرى الداخلة في التأثير من جهة اخرى ، وفي حالة وجود ذلك الاثر فهذا يدل على وجود علاقة سببية تتجه من المتغير الى المتغير نفسه ومن المتغير الى المتغيرات الاخرى لوجود علاقة تغذية استرجاعية او علاقة تبادلية بين المتغيرات . ويعتمد هذا الاختبار على الصيغ التالية :

$$\begin{aligned}
 X_t &= \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n b_j Y_{t-j} + \sum_{k=1}^h k_{t-q} Z_{m=1} + u_t \\
 Y_t &= \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^s d_j X_{t-j} + \sum_{k=1}^h k_{t-q} Z_{m=1} + v_t \\
 Z_t &= \sum_{i=1}^q k_i Z_{t-i} + \sum_{j=1}^l d_j X_{t-j} + \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + g_t
 \end{aligned}$$

يرتبط نموذج كرانجر بمفهوم الانحدار الذاتي للمتجه الذي يكون فيه المتغير يعتمد على القيم التاريخية للمتغير نفسه وللمتغيرات الأخرى الداخلة في نموذج الانحدار الذاتي ، أي أن القيم المستقبلية لأي متغير تعتمد على القيم الماضية والحاضرة للمتغيرات مع وجود حدود الأخطاء العشوائية (Rachev, 2007, 321). ومن أجل تطبيق الصيغ في النموذج أعلاه لابد من تحديد فترات الإبطاء الزمني لغرض الحصول على نتائج منطقية لاختبار شوارز وتحديد أفضلية النموذج من خلال (Likelihood, AIC) .. وبعد التطبيق ظهرت النتائج التالية

جدول (6)

العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	Y	X	Z
Y(-1)	-0.0125	0.01515	0.02315
	(-0.819)	(205839)	(0.08156)
Y(-2)	-0.0247	0.0065	0.54472
	0.9186	(10.324)	(0.08669)
Y(-3)	(-0.01166)	-0.0025	-0.23242
	0.02188	(-0.7493)	(0.09132)
X(-1)	0.0807	-0.0170	0.54422
	(-0.9126)	(-0.721)	(-0.8843)
X(-2)	-0.1942	-0.0398	0.45467
	(-2.2019)	(-106916)	(0.7050)
X(-3)	0.1386	0.000142	0.08561
	(0.2449)	(1.0338)	(0.09256)
Z(-1)	1.79913	0.13865	0.36302
	(0.11511)	(0.24459)	0.09392
Z(-2)	-0.016648	-0.175165	-0.15690
	(0.24696)	(0.44214)	(0.23245)
Z(-3)	1.00373	-0.39619	0.21309
	0.0058	(0.24696)	(0.08667)
C	(0.938)	2.814223	2.55434
R-squared	0.878803	0.984568	0.781121
Adj. R-square	0.876704	0.994511	0.775458
F-statistic	76.02147	2195.937	57.4652
Log likelihood	-365.6409	-267.9211	-285.8232
Akaike AIC	8.891881	7.55139	8.66762
Schwarz SC	9.32163	7.534332	8.77321

المصدر :- نتائج البرنامج القياسي

من نتائج التحليل في جدول (6) أظهرت فترة الإبطاء الثالث هي فترة التخلف المثلى بالاعتماد على المؤشرات (Log likelihood, Akaike AIC, Schwarz SC'd). ومن نتائج الاختبار نستطيع القول بأن زيادة أسعار الصرف في فترة سابقة لها أثر إيجابي على أسعار صرف الفترة الحالية وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين أسعار الصرف في فترة سابقة مع أسعار صرف الفترة الحالية ، أما بالنسبة لمؤشر التضخم فقد أشارت النتائج كذلك إلى أن ارتفاع مستويات التضخم المحلي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وبالتالي فإن النتائج أظهرت بأن للتضخم أثر في تغيرات أسعار الصرف للفترة السابقة والحالية ، أما بالنسبة لعرض النقد ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الأثر متقلب وأن أثره في المؤشر مرة باتجاه السالبة ومرة باتجاه الإيجابية وهذا يعود لانعدام الاستقرار الأمني وضعف العملة العراقية

وانخفاض نسبة الاحتياطي من الدولار والذهب في البنوك العراقية وهذا كان سبب في عدم تمثيل المقياس الحقيقي مما انعكس على المؤشر نفسه كذلك الاشارات السالبة في العلاقة . مما يؤكد على ان سعر الصرف هو المتحكم بعرض النقد وهذا ما جعل عرض النقد يصبح متغيرا داخليا تابع . ان التوسع بعرض النقد قد يضر بالاستقرار الاقتصادي مما يشير الى وجود علاقة سببية طويلة الاجل باتجاه واحد من سعر الصرف الى عرض النقد . وبالتالي فإن حاجة السلطات النقدية الى احداث تغييرات في عرض النقد فأنها ستستخدم سعر الصرف كأداة للتأثير .

الاستنتاجات

1. سعر الصرف هو أداة من أدوات السياسة النقدية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى التوازني له ولجميع المتغيرات المؤثرة ، فاذا لم تتوازن جميع المتغيرات بالارتفاع والانخفاض يصبح سعر الصرف أداة ليس لها معنى .
2. يؤثر التضخم في تغير سعر الصرف للعملة يتجلى في انخفاض قيمة العملة المحلية في اسواق الصرف في حالة ارتفاع معدلات التضخم داخل الاقتصاد والعكس صحيح .
3. عدم الافراط بالتوسع في عرض النقد بالشكل الذي سيؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية ويقل الطلب على العملة المحلية وهذا يسبب ضررا بالاستقرار الاقتصادي .
4. يمكن ان يتحقق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد العراقي اذا ما تمكن من السيطرة على المتغيرات الخارجية المؤثرة على سعر الصرف .
5. استقرار سعر الصرف يساعد على تحقيق الاستقرار على المتغيرات المدروسة في الاجل الطويل .

التوصيات

1. من الضروري العمل على استقرار الاسعار المحلية في حال رغبة الدولة بخفض قيمة النقد لضمان عدم ارتفاع كلفة المنتجات المحلية .
2. سعر الصرف مسألة تخص السياسة النقدية ، يحددها البنك المركزي ، لذا من الضروري استقلالية البنك المركزي في مسألة تحديده .
3. سعر الصرف هو المتحكم بعرض النقد مما يجعله أداة تساعد في السيطرة على كمية المعروض النقدي داخل الاقتصاد .

المصادر

اولا:- المؤلفات باللغة العربية

- 1- معروف ، محمد عبد الصالح ، الشركات المتعددة الجنسيات ، مكتب العمل العربي ، القاهرة ، 2005 . مؤلف منشور على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- 2- ميثم بخيت ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 ، مجلة مدارك ، العدد التاسع عشر ، 2005 .
- 3- عبد علي المعموري و فريد الزبيدي ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 ، مجلة مدارك ، العدد 9 ، منشورة على الموقع الرسمي لجامعة النهدين .
- 4- منال كمال الباصري، الاستثمار في العراق واطروحة القانون المقترح ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، عدد خاص يتضمن ندوة مناقشة مسودة قانون الاستثمار . العدد الثالث ، 2016 .
- 5- نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مكتبة جامعة كربلاء
- 6- حاتم جورج ، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للاسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 2012 .
- 7- مظهر محمد صالح ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل ، بغداد ، 2009 .
- 8- الخرزجي ، ثريا عبد الرحيم ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، دراسة تحليلية للمدة 1990 – 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد ، العدد 48 ، 2007 .
- 9- عبد علي المعموري واخرون ، مركز المعلومات ودعم القرارات للدراسات العربية (سعر الصرف) العدد التاسع والسبعون ، 2013 .
- 10- اسماعيل عواد ، النقود والبنوك ، دار الجامعة المصرية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ نشر .
- 11- الوائلي ، احمد عبد الله ، الفكر الكينزي واثره في التحليل الاقتصادي الحديث ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، 2012 .
- 12- البابلي ، نجاة ، الاقتصاد القياسي الحديث ، ط1 ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، 2010 .

ثانيا:- المؤلفات باللغة الانكليزية

- 1- Pilbeam ,Polok , Financial Polices Development (IMF) , P1, 2010 .
- 2- Johansen , rxwl6 . www.tomohna.net/vb/dream 53.1991.
- 3- Rachev .www.uobabylone.edu.iq/uobcolges .2007.

ثالثا :- المنشورات الدورية

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، مجموعة تقارير سنوية سنوات متفرقة .
- 2- البنك المركزي العراقي ، الهيئة العامة للابحاث ، بحوث وتقارير لسنوات متفرقة .
- 3- وزارة المالية ، دائرة الاحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد متفرقة .